

تاريخ القبول: 2024/04/25

تاريخ الإرسال: 2024/03/23

المصروفات العامة الاقتصادية ضمن الخطة الخمسية التاسعة

2016-2020م في سلطنة عمان "الأسباب والآثار"

Economic Public Expenditures within the Ninth Five-Year Plan 2016-2020 in the Sultanate of Oman

"Causes and Effects"

د. مسلم بن سالم بن محمد العوائد^{1*}

كلية الحقوق / جامعة ظفار

malawaid@du.edu.om

الملخص:

أنت فكرة بحث المصروفات الاقتصادية في سلطنة عمان وبالتحديد في الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020م من خلال ما تمخض عن هذه الخطة بموازاناتها الخمسة من تعاضم حجم النفقات العامة ووصولها إلى أعلى مستوياته في تاريخ موازنات سلطنة عمان، وكان ذلك في عام 2018م حيث وصل حجم الإنفاق العام الإجمالي الفعلي إلى (13588.2) مليون ريال عماني، وهذا الأمر بلا شك قد أدى بدوره إلى تزايد حجم الدين العام.

من هنا أنت فكرة البحث، حيث قام الباحث بتقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول في المبحث الأول: ماهية المصروفات العامة، وفي المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية لزيادة المصروفات العامة في الخطة الخمسية التاسعة 2016 - 2020م، وفي المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على زيادة المصروفات العامة، وأخيراً تناول الباحث النتائج والتوصيات.

الكلمات المفتاحية: المصروفات العامة، الأسباب الاقتصادية، الزيادة الحقيقية، الآثار، الإنتاج القومي، الميزانية العامة، الإيرادات العامة، ظروف الإنتاج، الاستقرار، الادخار، نمو الناتج القومي.

*المؤلف المرسل

Abstract:

The idea of examining economic expenditures in the Sultanate of Oman, specifically in the Ninth Five-Year Plan 2016-2020, came about through what emerged from this plan and its five budgets in terms of the growing volume of public expenditures and its reaching its highest levels in the history of the Sultanate of Oman's budgets, and that was in the year 2018, when the volume of public spending reached the actual total reached (13588.2) million Omani riyals, and this matter undoubtedly led to an increase in the size of public debt.

From here came the idea of the research, as the researcher divided the research into three sections. In the first section, he dealt with the nature of public expenditures, and in the second section. : The economic reasons for increasing public expenditures in the ninth five-year plan 2016-2020, and in the third section: The economic effects resulting from the increase in public expenditures, and finally the researcher discussed the results and recommendations.

Key words: Public expenditures - economic causes - real increase - effects - national production - general budget - public revenues - production conditions - stability - saving - growth of national product.

مقدمة

تعتبر المصروفات العامة من المسائل الاقتصادية الحيوية التي تلقي بثقلها على الاقتصادات الوطنية، وتتسارع أهميتها في ظل التحولات الاقتصادية والتحديات المالية التي تواجهها الدول، تأتي سلطنة عمان كنموذج بارز لدراسة تلك الظاهرة، حيث شهدت في موازنات الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020 زيادة فاقت التوقعات في المصروفات العامة، والتي يتعين علينا فهم أسبابها وتقييم أثرها الحقيقية على الحسابات القومية للبلاد بشكل عام، مما لا شك فيه بأن حسن سير أداء الدولة لوظائفها بكافة مرافقها ومؤسساتها يتطلب وجود مصروفات عامة، وقد تعاضمت هذه المصروفات مع تقدم وتطور الدول ومستوى الخدمات التي تقدمها لإشباع حاجات المجتمع المختلفة والمتنوعة على خلاف ما كانت عليه الدول في القرنين الماضيين حينما كان دور الدولة يقتصر على توفير الأمن الداخلي والدفاع الخارجي والعدالة.

إن تقدم الدول تطور مفهوم المالية العامة للدولة وبالتالي تطورت نظرية المصروفات العامة والإيرادات العامة تطوراً يتفق مع هذا الدور الحديث، ولكي تستطيع الدولة من تأدية مصروفاتها على أكمل وجه، عليها تأمين تلك المصروفات من خلال الإيرادات العامة بكافة أشكالها المختلفة وبالقدر الكافي لتغطية مصروفاتها، ولا شك بأن هذه العملية تتطلب إعداد خطة وفق برنامج زمني محدد وهو ما يطلق عليه "الخطة الخمسية" والتي يجب أن تكون متوازنة لا يغلب فيها كف المصروفات فتصبح الدولة أمام عجز يرهق كاهلها.

إن ظاهرة تزايد المصروفات العامة التي سادت معظم دول العالم تحتم على الباحثين والمهتمين بالشؤون الاقتصادية والمالية البحث في شأن الخطط الخمسية للدول، لذا اهتمت هذه الدراسة بالبحث في شأن المصروفات العامة في سلطنة عمان خلال الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020م، من خلال عدد ثلاثة مباحث، حيث تناول المبحث الأول ماهية المصروفات العامة، ثم تناول المبحث الثاني الأسباب الاقتصادية لزيادة المصروفات العامة، وفي المبحث الثالث تطرق الباحث إلى الآثار الاقتصادية المترتبة على زيادة المصروفات العامة، وفي النهاية تناول الباحث النتائج والتوصيات، وفي ما يلي إشكالية البحث، وفرضياته، بعدها الأهداف ومن ثم المنهجية.

إشكالية البحث:

تتمحور إشكالية البحث حول الأسباب الاقتصادية التي تدفع الحكومات الى زيادة المصروفات العامة الرامية لتحقيق أهداف الدولة وإشباع حاجات المجتمع، وتسليط الضوء على تلك الزيادة في المصروفات العامة وما يتولد عنها من آثار "إيجابية أو سلبية" على الحسابات القومية.

فرضيات البحث:

1. سلطنة عمان من الدول المتدخلة في توجيه الاقتصاد، لذا مؤشر زيادة المصروفات العامة بازدياد قوي ومستمر.
2. المصروفات التي قامت به سلطنة عمان خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة، على المرافق العامة الإضافية كالتعليم والصحة والضمان الاجتماعي مصروفات كانت ذات

تأثير قوي على الخزينة العامة أكثر من مصروفات القطاعات الرئيسية المتمثلة في الدفاع والأمن والعدالة.

3. انهيار أسعار النفط من جهة وجائحة كورونا من جهة أخرى كان لهم التأثير العميق على الفجوة التي ظهرت من خلال المصروفات العامة ألا وهي فجوة العجز وتفاقم حجم الدين العام.

حدود البحث:

تكمّن حدود البحث حول الجانب الموضوعي العلمي للمصروفات العامة وأسباب زيادتها والآثار المترتبة على هذه الزيادة وكذلك ما هو واقع في حدود سلطنة عمان من خلال التشريعات المطبقة والإجراءات والأنظمة المعمول بها في نطاق الخطة الخمسية التاسعة، لذا يمكن تصنيف حدود البحث إلى:

1. حدود موضوعية، تتمثل في المصروفات العامة.
2. حدود زمانية، تتمثل في الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020م.
3. حدود مكانية، تتمثل في إقليم سلطنة عمان.

أهداف البحث:

1. تسليط الضوء على الأسباب الاقتصادية لزيادة المصروفات العامة وآثار تلك الزيادة على الخزينة العامة للدولة من جهة، وآثارها على الحسابات القومية من جهة أخرى.
2. تصنيف الآثار الاقتصادية العامة بالتحديد التي تنمخض عن زيادة المصروفات العامة في سلطنة عمان ومدى تكرارها من موازنة إلى موازنة أخرى طيلة مدة الخطة الخمسية التاسعة 2016 - 2020م.

أهمية البحث:

تتلخّص أهمية البحث في أهمية المصروفات العامة للدولة والحفاظ عليها وضمان النظام والقانون فيها والحفاظ على استقرارها الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز التنمية بمختلف جوانبها التي أصبحت الدولة تتدخل فيها وتعمل على زيادة نفقاتها بسبب هذا التدخل من أجل إشباع حاجات المجتمع مع مراعاة المخاطر والمحاذير حين زيادة تلك المصروفات، وتحديد الأسباب والآثار المترتبة عليها حتى يستخلص منها ما هو في

مصلحة الدولة والمجتمع والخروج بالنتائج والتوصيات التي تجنب الدول من الوقوع في الازمات أو الكوارث المالية.

منهج البحث:

يعد اختيار المنهج العلمي من أهم العناصر المساعدة في إنجاز البحوث العلمية فهو الطريقة المتبعة للإجابة على الأسئلة التي تثيرها إشكالية البحث، علاوة على أن المنهج هو الطريق الذي يسلكه العقل في دراسة أي موضوع حسب طبيعته، ولقد اعتمد الباحث في هذا البحث على المناهج التالية: (الاستقرائي والوصفي والتحليلي) مسترشداً كخارطة طريق بالنتائج المتحققة في الحسابات الختامية أي ميزانيات سنوات الخطة الخمسية التاسعة 2016 – 2020م في سلطنة عمان.

الدراسات السابقة:

1. دراسة، محمود صالح عطية، بعنوان: أسباب زيادة النفقات العامة بين الفكر التقليدي والفكر الحديث، مجلة ديالى، جامعة ديالى، 2011.
2. دراسة، جعفري نسرین، بعنوان: الرقابة المالية على تنفيذ النفقات العامة _دراسة حالة الرقابة المالية لدى ولاية ام البواقي_، قدمت هذا الدراسة ضمن متطلبات لنيل درجة ماستر أكاديمي في علوم التسيير تخصص، مالية تأمينات وتسير المخاطر جامعة أم البواقي، 2015، 2016، هدفت الدراسة محاولة إعطاء النظرة العامة على النفقات العامة وكيفية تنفيذها والرقابة عليها.
3. دراسة، سومييه وسمر، بعنوان: تحليل وقياس ظاهرة تزايد النفقات العامة في الجزائر خلال فترة 1980-2016 قدمت هذا الدراسة ضمن متطلبات النيل درجة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2017 - 2018 هدفت الدراسة في محاولة لقاء الضوء على أسباب زيادة النفقات العامة.
4. دراسة، سلوى العيسى، أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية ودولة الكويت والامارات العربية المتحدة بالعالم، رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، 2006م، هدفت الدراسة الى تقدير عملية الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الدول الثلاث خلال الفترة من 1970م إلى 2002م حيث خلصت الى

العديد من النتائج أهمها: إن الدول الثلاث جميعها دول نفطية حيث لعبة أسعار النفط دورا كبيرا في التأثير على النفقات بشكل عام، للإتفاق الحكومي الأثر الإيجابي على الإنتاج القومي الإجمالي على ذات الدول.

5. دراسة، إبراهيم بن محمد الشنفرى، وهدى بنت أحمد الزدجالية، بعنوان: الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في سلطنة عمان خلال موازنة 2019، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، جامعة السلطان قابوس، المجلد 23، العدد 1، 2022، تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في سلطنة عمان خلال موازنة 2019، وتحليل آثارها على الحسابات القومية، وتوصلت الدراسة إلى أن الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في سلطنة عمان خلال موازنة 2019.

6. دراسة، محمد بن أحمد الهاشمي، ومنى بنت أحمد الندابية، بعنوان: الآثار الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في سلطنة عمان خلال موازنة 2019، مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة السلطان قابوس، المجلد 25، العدد 2، 2023، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الآثار الاقتصادية لزيادة النفقات العامة في سلطنة عمان خلال موازنة 2019، وتوصلت الدراسة إلى أن زيادة النفقات العامة في سلطنة عمان خلال موازنة 2019 قد أسهمت في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الاستهلاك المحلي، وزيادة الاستثمارات، ولكنها في الوقت نفسه قد أدت إلى زيادة العجز في الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الدين العام.

7. دراسة، محمد بن مبارك السيابي، وشيخة بنت سالم العامري، دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان، مجلة العلوم الاقتصادية والمالية، جامعة السلطان قابوس، المجلد 24، العدد 1، 2022، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل دور النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان، وتوصلت الدراسة إلى أن النفقات العامة يمكن أن تلعب دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال: توفير الخدمات العامة الأساسية، مثل التعليم والصحة والبنية التحتية، وتحفيز النمو الاقتصادي، من خلال الاستثمارات العامة، وتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال

برامج الحماية الاجتماعية، ولكنها في الوقت نفسه يجب أن تكون فعالة وذات مردود اقتصادي إيجابي، وخلصت الدراسات الثلاث إلى أن زيادة النفقات العامة في سلطنة عمان خلال موازنة 2019 قد أسهمت في تحقيق النمو الاقتصادي، وزيادة الاستهلاك المحلي، وزيادة الاستثمارات، ولكنها في الوقت نفسه قد أدت إلى زيادة العجز في الميزانية العامة، وارتفاع معدلات التضخم، وزيادة الدين العام.

المبحث الأول: ماهية المصروفات العامة.

إن المفاهيم التي أوردوها علماء المالية العامة للمصروفات العامة أو النفقات العامة جاءت حسب ميولهم الفكري والمذهبي " فهناك من يقول بأن النفقة هي مبلغ من المال يخرج من خزينة الدولة سداداً لحاجة عامة ، وقال آخرون بأنه مقدار ما ينفقه القائمون بالأمر من نقود في مصالح المجتمع العمومية ، وقول آخر بأنه مبلغ نقدي يقوم بدفعه شخص عام من أجل إشباع حاجات عامة، وقول بأنه مبلغ من النقود تصرفه الدولة لغرض تحقيق نفع عام ، وآخر بأنه مبلغ من المال يصدر عن الدولة أو عن أي شخص معنوي عام بقصد تحقيق منفعة عامة ، وقول بأنها تلك النفقة التي تقوم بإنفاقها جهة عامة ، وقول بأنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام بقصد تحقيق منفعة عامة وذذهب العالم بودان في فرنسا ووليم بتي في إنجلترا بالقول بأن كل نفقة هي من الناحية الاقتصادية ذات نفع محقق إذا هي تدعو على الأقل إلى تداول النقود فتتشتت الأحوال الاقتصادية ويعم الرخاء، كما عرف كوهلر النفقات الحكومية بأنها المبالغ المخصصة لمواجهة الالتزامات الحالية والمستقبلية، كما أنها تمثل المدفوعات النقدية بهدف الحصول على الخدمات والأصول المختلفة.

ومن خلال هذه المفاهيم يمكن أن نستخلص مجموعة من العناصر الرئيسية للمصروفات العامة، والتي تعتبر بمثابة الخصائص أو المسلمات الرئيسية، وهي:

1. مبلغ نقدي:

كانت الدول في الماضي تحصل على مستلزماتها في صورة عينية سواءاً بمصادرة بعض ممتلكات الأفراد أو تسخيرهم للعمل لحسابها دون مقابل، ولأن هذا الأسلوب يجافي مبادئ الديمقراطية فقد تخلت الدول عنه إلا في بعض التزاماتها كتقديم

المزايا العينية للعاملين فيها كمنحهم سكناً مجانياً لكونه أسلوب يصعب تطبيقه والرقابة عليه، كما أنه لا يحقق العدالة، ولذلك لجأت الدول الحديثة إلى الانفاق النقدي من أجل إشباع الحاجات العامة للمجتمع، أما حصول الدولة على الخدمات والسلع دون أن تدفع لها ثمناً لا يعد من قبيل المصروفات العامة (كالمساعدات أو المزايا الشرفية) التي تقدمها الدولة بالمجان.

2. يقوم بها شخص عام:

للتفرقة بين المصروفات العامة والخاصة هناك معيارين الأول: قانوني والآخر وظيفي:

أ. **المعيار القانوني:** ينظر إلى الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالصرف، فهي من تحدد طبيعة النفقة إن كانت عامة أم خاصة، فالشخص العام قد يكون الدولة أو أحد مؤسساتها العامة ذات الشخصية المعنوية فالمصروفات التي تصدر عنها تعد عامة، وعلى العكس من ذلك فيما يتعلق بالأشخاص المعنوية الخاصة كالشركات فلا تعد مصروفاتها من قبيل المصروفات العامة، إلا إنه ومع تطور نشاط الدولة وتدخلها الكبير في مجالات عديدة فقد وجدت مشاريع مختلفة ليست هي بالعامة ولا بالخاصة وبالتالي ظهرت فروقاً بين طبيعة نشاط هذه المشروعات وأصبح من الصعب التمييز بينها، وعليه أصبح هذا المعيار غير كافٍ وظهر بذلك المعيار الوظيفي.

ب. **المعيار الوظيفي:** وهو يعتمد على طبيعة الوظيفة التي تدفع من أجلها المال، فالمصروفات التي تقوم بها الدولة نتيجة لما تتمتع به من سيادة هي عامة سواء قامت بها أشخاص عامة أو خاصة أو مختلطة وعلى العكس فإنه قد تقوم الأشخاص العامة بدفع مصروفات ولا تعد من قبل المصروفات العامة طالما لا تتمتع بسلطات سيادية، ويرى البعض عدم صحة هذا المعيار لعدم إمكانية قياس مدى مساهمة الدولة بأشخاصها المعنوية في الاقتصاد الوطني ولذلك فإن الكثير من الكتاب يرون ضرورة الأخذ بمفهوم واسع للمصروفات العامة بحيث تشمل جميع المصروفات التي تقوم بها الدولة وكافة الهيئات العامة الوطنية والمحلية والمؤسسات والمشروعات العامة وكذلك

شركات الاقتصاد المختلط متى كانت الدولة هي من تسيطر عليها وتتحكم في توجيه إدارتها طبقاً للقوانين المعمول بها.

3. تحقيق النفع العام:

أي أن تستهدف المصروفات العامة إشباع حاجة عامة لتحقيق نفع عام يستفيد منه المواطنون كافة ولا يقتصر على فئة أو فرد معين، والحاجات العامة يختلف تقدير نفعها باختلاف الدول والأزمنة والحاجة العامة على خلاف الحاجة الفردية لا يستطيع الفرد إشباعها بنفسه ويكون المجتمع بأكمله بحاجة إليها كإقامة العدل وتوفير الأمن مثلاً، وطالما أن الجميع يتحمل أعباء المصروفات العام فينبغي أن يستفيد الجميع أيضاً، تحقيقاً لمبدأ العدالة والمساواة بين المواطنين.¹

المبحث الثاني: الأسباب الاقتصادية لزيادة المصروفات العامة في الخطة الخمسية التاسعة 2016 - 2020م.

تتعدد أسباب زيادة حجم المصروفات العامة، إلا أن جميعها تصدر عن قانون طبيعي واحد وهو أن كل كائن إجتماعي يحاول أن يطور نفسه، ويسعى إلى التقدم ليزيد من نشاطه، وبالتالي تزداد مصروفاته، وسوف نتناول في هذا المبحث الأسباب الاقتصادية الحقيقية لزيادة المصروفات العامة في ميزانيات سنوات الخطة الخمسية التاسعة 2016 - 2020م في سلطنة عمان.

لقد تطورت النظم الاقتصادية العالمية نتيجة ظهور عيوب الاقتصاد الحر وحدثت الازمات الاقتصادية، وظهور التكتلات والاحتكارات التي انعكست على الوضع الاقتصادي للطبقات الكادحة، وقد فرضت الأوضاع الحديثة للدول ضرورة زيادة المصروفات العامة بشكل مستمر وهو ما تؤكد القاعدة المالية "عبء الموازنة مستقر لا يخفف" وبدراسة الأداء المالي يتضح بأنه وعلى الرغم من الانخفاض الحاد الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط الذي بدأ منذ منتصف عام 2014، وصولاً إلى سنوات الخطة الخمسية التاسعة، بالإضافة إلى ما يحيط بسوق النفط العالمية من غموض ودرجة كبيرة من عدم اليقين حول مستقبل الأسعار، علاوة على الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لترشيد الانفاق، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك فإن إجمالي المصروفات

العام وفق الحسابات الختامية في سلطنة عمان خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة تقدر بـ: (164,955,600,000) ريال عماني، في حين وصلت تلك المصروفات الفعلية إلى (140,999,000,000) ريال عماني، وبكذا يتضح بأن هناك عجز في حجم المصروفات العامة الاقتصادية وصل إلى (23,956,600,000) ريال عماني.² حيث أن أهم الاسباب الاقتصادية لزيادة المصروفات العامة تتمثل في:

1. تولي الدولة أمر القيام بالنشاطات الاقتصادية الأساسية:

كانت الدولة تكتفي بتسيير المرافق العامة الرئيسية كال دفاع والامن والعدالة، إلا أن في القرن العشرين تغير الوضع وظهرت السياسات التدخلية خاصة في المجال الاقتصادي مما زاد من المصروفات العامة بشكل كبير، وأن ترك النشاط الاقتصادي بيد الافراد يؤدي الى إهمال العديد من الأنشطة وتركها دون إشباع، إما للمخاطر التي تحيط بهذه الأنشطة وإما لعدم تحقيقها الربح، وإما لعدم وجود الأموال الكافية اللازمة للقيام بهذه الأنشطة، من هنا فإن حكومة سلطنة عمان تأخذ على عاتقها القيام بمصروفات إنتاج النفط والغاز العادية منها والاستثمارية.

2. قيام الدولة بالتنمية الاقتصادية:

حيث أن القطاع الخاص وبالتحديد في الدول النامية بإمكانياته المحدودة عاجز بمفرده عن تحقيق أهداف التنمية والارتقاء بمستوى الدخل، لذلك تأخذ الدول على عاتقها القيام بالتنمية الاقتصادية، فتضع الخطط الخمسية وتنفذ المشروعات الصناعية والزراعية والخدمية وتستثمر الثروات الطبيعية وتحولها الى موارد اقتصادية تزيد من القدرة الإنتاجية والدخل القومي، فتزيد هذه الاعمال من حجم المصروفات العامة بصورة ملموسة، فسلطنة عمان تتكبد مصروفات طائلة جداً نتيجة قيامها بالتنمية الاقتصادية، حيث أنها تقوم بمصروفات إنمائية استثمارية سواء فيما يخص الشركات الحكومية أو الثروات الطبيعية كالنفط والغاز والمعادن.

3. تدخل الدولة في توجيه الاقتصاد:

تستخدم الدولة سلطاتها التنظيمية والسياسية لكبح جماح تطور بعض القطاعات على حساب قطاعات أخرى فتمنح القطاعات المختلفة إعانات اقتصادية ومساعدات متنوعة، كما تعطي التسهيلات المالية لإنشاء الصناعات الضرورية، حيث تتولى حكومة سلطنة عمان مصروفات الدعم المقدمة لقطاعات اقتصادية واجتماعية بهدف توجيه الاقتصاد القومي التوجيه السليم.

4. عمل الدولة على تحقيق الاستقرار الاقتصادي:

تعمل الدول على القضاء على الآثار السلبية للدورات الاقتصادية فتزيد المصروفات العامة في فترات الركود والكساد، لترفع الطلب العام على السلع والخدمات، ولتؤثر في زيادة حجم الاستثمارات وتعيد التوازن الى حالته السابقة فتعود فترة الانتعاش والازدهار وتزداد النفقات العامة.³ حيث تعمل سلطنة عمان على تنفيذ هذه السياسة من خلال المصروفات المالية المخصصة للوزارات الحكومية والتي يتم توجيهها نحو الاستقرار الاقتصادي، خاصة المصروفات الرأسمالية. ولعل من أهم الأسباب الاقتصادية لزيادة المصروفات العامة خلال الخطة الخمسية التاسعة تتمثل فيما يلي:

1. البدء في تنفيذ الخطة الخمسية التاسعة (2016-2020م) والتي ركزت على سياسة التنويع الاقتصادي والتحول من اقتصاد يعتمد على مصدر واحد وهو النفط الى اقتصاد متنوع وذلك بتوسيع القاعدة الإنتاجية لتشمل القطاعات الواعدة التي تتمثل في الصناعات التحويلية والسياحة والنقل والخدمات اللوجستية والتعدين والثروة السمكية، حيث ارتفع بند المصروفات الإنمائية للشركات الحكومية إلى (90.3) مليون ريال عماني في أول سنة من سنوات الخطة مقارنة بالعام السابق لها 2015 حيث بلغ (30.4) مليون ريال عماني.
2. تمكين الاستثمار الخاص المحلي والاجنبي من القيام بدور رائد مع تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وعمل الحكومة على إيجاد مناخ داعم لنمو اقتصاد قادر على المنافسة، ولا شك بأن هذه الشراكة بين القطاع العام والخاص تسهم في إيجاد مشاريع

ذات عوائد اقتصادية وقيمة مضافة تعمل على توفير فرص عمل دائمة للمواطنين ومن

أمثلة ذلك الشركة العُمانية لتطوير الابتكار القابضة وشركة تنمية معادن عمان.⁴

3. ارتفاع بند الفوائد على القروض إلى (138.4) مليون ريال عماني ويعزى ذلك إلى

الارتفاع الملحوظ لمستوى الدين العام منذ عام 2014 ليصل في عام 2016

وهي السنة الأولى من سنوات الخطة إلى (7.99) مليار ريال عماني ونتيجة لذلك

انخفض التصنيف الائتماني للسلطنة مما أدى الى رفع نسبة الفوائد على القروض.⁵

هنا سوف نستعرض بالأرقام أهم الأسباب لزيادة المصروفات العامة في سلطنة

عمان خلال الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020م (المخطط والفعلي)

(مليون ريال عماني)

٢	2016		2017		2018		2019		2020	
	المصروفات	التفاصيل	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي	مخطط	فعلي
1	التنفيذ	المصروفات الجارية لإنتاج النفط	300	379.1	340	377.1	360	407.2	360	424.4
2	الغايات	المصروفات الجارية لإنتاج الغاز	190	194.6	180	180	570	570.2	570	727.2
3		المصروفات الإستثمارية "الإستثمارية"	1200	1384	1200	1334.1	1200	1324.9	1200	1072.8
4	المصروفات الحكومية	الإستثمارية للشركات الحكومية	150	90.3	140	114.7	125	83.1	100	45.1

7.9	0	9.4	0	11.2	12	11.3	15	18.1	20	المصرفيات الرأسمالية	5
905.9	800	885.5	800	921.3	800	750	750	842.7	700	المصرفيات الإستثمارية لإنتاج النفط	6
430.8	500	454.1	500	755.7	580	560	650	683.9	600	المصرفيات الإستثمارية لإنتاج الغاز	7
1005.3	770	947.9	775	670.1	725	502.9	395	366	400	مصرفيات الدعم لقطاعات "اقتصادية واجتماعية"	8

من خلال البيانات المدرجة بالجدول أعلاه الخاصة بالمصرفيات العامة لموازنات الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020م، يلاحظ بأن المصرفيات الجارية لإنتاج النفط في تزايد مستمر بين المخطط والفعلي باستثناء عام 2017 وهذا الأمر يدل على أن التوقعات لا ترقى إلى طموح المخططين الأمر الذي يتولد عن توسع في فجوة العجز، وهذا السيناريو متكرر في المصرفيات الجارية لإنتاج الغاز، والمصرفيات الرأسمالية للوزارات، والمصرفيات الاستثمارية لإنتاج النفط، والمصرفيات الاستثمارية لإنتاج الغاز، مصرفيات الدعم لقطاعات "اقتصادية واجتماعية" في حين يلاحظ بأن المصرفيات الإنمائية "الاستثمارية" في تزايد مستمر في توسيع فجوة العجز بين المخطط والفعلي على كافة سنوات الخطة الخمسية التاسعة.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية المترتبة على زيادة المصرفيات العامة.

تبدو أهمية دراسة آثار المصرفيات العامة من الناحية الاقتصادية في كونها تحقق أغراضاً معينة، ولعل من أهم هذه الآثار إشباع الحاجات العامة، كما أنها تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام عن طريق تأثيرها على الدخل والاستهلاك والادخار القومي وإعادة توزيع الدخل القومي وهي ما تعرف بالآثار المباشرة، أما بالنسبة للآثار

غير المباشرة تنتج من خلال دورة الدخل والذي يعرف من الناحية الاقتصادية بمبادئ المضاعف والمعدل. وسوف نتناول الآثار المباشرة وغير المباشرة بشيء من التفصيل وفقاً للآتي:

الآثار المباشرة:

أولاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للمصروفات العامة على الدخل القومي.

بما أن المصروفات العام تعد إحدى مكونات الانفاق القومي فإنه بلا شك سوف يكون لها أثر في حجم الدخل القومي كونه يرفع من حجم الموارد الاقتصادية، وإن هذا التأثير يعتمد على الوسيلة التي يتم عن طريقها تمويل المصروفات العامة، فإن كان يتم عن طريق الإيرادات غير العادية كالقروض أو الإصدار النقدي فسوف يؤدي الى خلق قوة شرائية جديدة تسهم في زيادة المصروف الكلي ورفع مستوى الطلب الكلي، أما إذا كان تمويل المصروفات العامة يتم من خلال الإيرادات العادية كالضرائب والرسوم فإن هذا المصروف لا يؤثر كثيراً على مستوى الدخل القومي لأنه يقتصر على تحويل جزء من القوة الشرائية من بعض الأفراد إلى آخرين وبالتالي لن يتغير حجم المصروف الكلي بشكل ملحوظ.⁶ من هنا يتضح جلياً بأن مدى تأثير المصروفات العامة تكمن في وسائل التمويل المالي للخرينة العامة، ومما لا يدعو للشك بأن التأثير في سلطنة عمان سوف يكون واضحاً ومحسوساً لأن اعتماد الخزينة العامة للدولة على إيرادات من الثروات الطبيعية خاصة النفط والغاز وبالتالي سوف ينعكس ذلك إيجاباً على الدخل القومي بشكل عام.

ثانياً: الآثار الاقتصادية المباشرة للمصروفات العامة على الاستهلاك القومي.

تسهم المصروفات العامة في زيادة الاستهلاك القومي عندما تقوم الدولة بشراء السلع الاستهلاكية المتنوعة كالأثاث والسيارات لغرض تسير المرافق العامة مما يؤثر ذلك مباشرة في رفع حجم الاستهلاك القومي، كما أن الدولة تدفع دخلاً ورواتب وإعانات للموظفين والعمال مقابل خدماتهم، وبالتالي لا شك بأن جزءاً كبيراً من هذه الدخول تذهب إلى الاستهلاك مما يساهم في رفع المستوى القومي⁷، وسلطنة عمان كونها من الدول الريعانية التي تعتمد على إيرادات من الثروات الطبيعية فإنها تضخ

مبالغ كبيرة جداً كمصروفات رواتب وأجور وإعانات ومساعدات وهذه المصروفات سوف تعمل بلا شك على زيادة دخول الأفراد وبالتالي ستؤثر في الاستهلاك الفردي والعائلي الذي بدوره يؤثر في الاستهلاك القومي.

ثالثاً: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة على توزيع الدخل القومي.

توزيع الدخل القومي يقصد به الآلية أو الكيفية التي يوزع بها الدخل القومي بين طبقات وفئات المجتمع ونصيب كل طبقة أو فئة منه، وكقاعدة عامة يتحدد نمط توزيع الدخل القومي وفقاً لطبيعة طريقة الإنتاج، وعادة ما تكون هذه العملية لصالح الدخل المنخفضة كتقديم إعانات مباشرة لهم أو الانفاق على الخدمات الأساسية في المجتمع "باستثناء الدفاع والأمن والعدالة" مما يجعلها تقدم مجاناً للمواطنين كالتعليم والصحة مثلاً وغيرها أو تقديم سلع وخدمات بأقل من أسعار تكلفتها لإنتاجها لضرورتها كالكهرباء والماء، فجميع هذه المصروفات سوف تساهم في رفع مستوى دخول الأسر بشكل عام وأسر ذوي الدخل المنخفض بشكل خاص⁸، وهذا يتجلى بوضوح من خلال مظلة الحماية الاجتماعية التي تم تنفيذها في سلطنة عمان ببداية شهر يناير 2024م.

الآثار الغير المباشرة:

للمصروفات العامة آثار اقتصادية غير مباشرة تنتج من خلال دورة الدخل وهي ما تعرف من الناحية الاقتصادية بأثر المضاعف والمعدل وسنبين هاتين الاليتين وفقاً للآتي:

أولاً: الأثر المضاعف.

أن كل ما زادت المصروفات العامة التي تنفقها الدولة فإنها تتحول إلى دخول لأصحاب عوامل الإنتاج الذين بدورهم سينفقون جزءاً منها لأفراد آخرين، حيث يسمى هذا الجزء بالميل الحدي للاستهلاك وهذا الجزء الذي سوف يصبح دخلاً لآخرين سيتصرفون هؤلاء الآخرين بها أيضاً بنفس النسبة التي تصرف بها الفريق الأول وبالتالي نكون أمام سلسلة من الزيادات في الدخل تفوق الزيادة الأولية الناشئة من زيادة الانفاق الحكومي، إلا أن كل حلقة تكون أقل من سابقتها إلى أن تتلاشى⁹، وهنا نجد بأن الأنظمة تزيد من هذه المصروفات في حالة الركود الاقتصادي بهدف تنشيط

الطلب العام على السلع والخدمات، في حين تعمل على تخفيضها أثناء التضخم الاقتصادي وإنهار قيمة العملة بهدف إرجاع حالة الاقتصاد إلى التوازن¹⁰.
ثانياً: الأثر المعجل.

إن زيادة الدخل كما رأينا في الأثر المضاعف يترتب عليها زيادة الطلب على السلع الاستهلاكية ومع مرور الوقت فإن منتجي هذه السلع وبعد نفاد المخزون يجدون أنفسهم مضطرين إلى زيادة إنتاج تلك السلع لزيادة أرباحهم ومن ثم يضطرون إلى زيادة طلبهم على السلع الاستثمارية من معدات وآلات لإنتاج تلك السلع، وهنا نجد بأن الأثر المضاعف هو المسبب الرئيسي للأثر المعجل، حيث أن زيادة الطلب من قبل التجار على عناصر الإنتاج لأجل مضاعفة إنتاجهم بهدف مقابلة الطلب المتزايد من قبل المستهلكين لهو دليل واضح على زيادة دخول المستهلكين وزيادة قدرتهم الشرائية.
الخاتمة:

إن خطة التنمية الخمسية التاسعة تكتسب أهمية خاصة نظراً لكونها الخطة المكملّة للرؤية عُمان المستقبلية 2020، وهي أيضاً تعتبر تمهيد لإعداد الرؤية المستقبلية طويلة الأجل عمان 2040، إلا أن إعداد الخطة تواكب مع مجموعة من التغيرات الإقليمية والدولية، والتي يأتي في مقدمتها التقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، وعدم استقرار الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، ودخول الاقتصاد العالمي في موجة من الركود الاقتصادي أثر تراجع معدلات النمو في اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة على حد سواء، وهو ما تطلب أن يكون لهذه الخطة خصوصية في منهجية إعدادها وتحديد أهدافها، بما يمكنها من البناء على ما تم تحقيقه في الخطط السابقة لإحداث نقلة نوعية وكمية في قطاعات التنويع الاقتصادي¹¹، وهنا برز اتجاه معاكس بين تطلعات الشعب في النمو والتقدم والازدهار، وبين تراجع أسعار النفط كمغذي رئيسي للخزينة العامة، بالإضافة لنقشي وباء جائحة كورونا وما صاحبها من إجراءات الحظر والمنع.

وفي نهاية هذه الدراسة المتواضعة أضع بين يدي القارئ عدداً من النتائج التي توصلت لها من خلال البحث في مجال المصروفات العامة في سلطنة عمان خلال الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020، وهنا سوف نتناول أهم النتائج والتوصيات، التي تم التوصل إليها، وهي على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

1. معدل النفقات العامة في تزايد مستمر وفي كل الدول ومهما اختلفت طبيعتها أو ظروفها الاقتصادية وهو ما تؤكدته القاعدة المالية "عبء الموازنة مستقر لا يخفف" وإن هذه الزيادة أدت الى ظهور العجز في موازنات أغلب الدول.
2. إن الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020م لسلطنة عمان حققت عجز في حجم المصروفات العامة الفعلية مقارنة مع المخطط، باستثناء عام 2017 في بعض جوانب المصروفات العامة.
3. توسع فجوة العجز في الخطة الخمسية التاسعة 2016-2020م نظراً لتزايد حجم المصروفات العامة مقارنة مع ما هو مخطط، وهذا الأمر بلا شك سوف يعمل على تعاضم حجم الدين العام.

ثانياً: التوصيات:

1. التركيز على إنشاء مشروعات إنتاجية في مجال التنويع الاقتصادي وعدم الاعتماد على قطاع النفط لضمان استدامة الأوضاع المالية.
2. تحفيز القطاع الخاص بشكل أكبر ومساعدته لإنتاج سلع قابلة للتبادل التجاري لزيادة الصادرات، والاهتمام وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لمساهمتها الفاعلة في الناتج المحلي الإجمالي وتوفير فرص العمل وتشجيع الابتكار وتعزيز القدرات التنافسية والإنتاجية للقطاعات الاقتصادية المختلفة.
3. مراجعة وتحديث القوانين والتشريعات المتعلقة بالتجارة والاستثمار بهدف تبسيط الإجراءات وإزالة المعوقات التي تؤثر في سهولة ممارسة الأعمال، واستخدام التقنيات الالكترونية "التحول الرقمي" في إنجاز الخدمات الحكومية بسهولة ويسر لتذليل كافة المعوقات التي تواجه القطاع الخاص.

المراجع:

1. شباط، يوسف فندي، 2016، ص32، المالية العامة وتشريعات الضرائب وتطبيقاتها في سلطنة عمان، مركز الغندور، القاهرة.
2. وزارة المالية بسلطنة عمان، 2016-2020م، ميزانيات الخطة الخمسية التاسعة مع حساباتها الختامية.
3. الموقع الإلكتروني لجهاز الاستثمار العماني، تاريخ الدخول 2016/1/5 <https://oia.gov.om/Index.php?r=site%2Fnewsview&nid=oia-ooc-and-tanmia-sign-memorandum-of-incorporation-of-mining-company&csrt=7929800749030931130>
4. وزارة المالية، ص2، 2016، دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية.
5. العبيدي، سعيد بن علي، 2011، الطبعة الأولى، دار دجله، عمان، اقتصاديات المالية العامة.
6. ناشد، سوزي عدلي، 2000، ص71، دار الجامعة الجديد للنشر، الوجيز في المالية العامة.
7. خصاونة، جهاد، 2010، ص 60-61، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، علم المالية العامة والتشريع الضريبي.
8. المجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عمان، 2016، ص5، موجز خطة التنمية الخمسية التاسعة.

1. شباط، يوسف فندي، 2016م، ص32، مركز الغندور، القاهرة، المالية العامة وتشريعات الضرائب وتطبيقاتها في سلطنة عمان.
2. وزارة المالية بسلطنة عمان، 2016-2020م، ميزانيات الخطة الخمسية التاسعة مع حساباتها الختامية.
3. شباط، يوسف فندي، ص 68-69، مرجع سابق.
4. الموقع الإلكتروني لجهاز الاستثمار العماني، تاريخ الدخول 2016/1/5 <https://oia.gov.om/Index.php?r=site%2Fnewsview&nid=oia->

[ooc-and-tanmia-sign-memorandum-of-incorporation-of-mining-company&csrt=7929800749030931130](#)

- 5 . وزارة المالية، ص2، 2016، دليل الميزانية العامة للدولة للسنة المالية.
1. العبيدي، سعيد بن علي، 2011، الطبعة الأولى، دار دجلة، عمان، اقتصاديات المالية العامة.
2. ناشد، سوزي علي، 2000، ص71، دار الجامعة الجديد للنشر، الوجيز في المالية العامة.
2. العبيدي، سعيد بن علي، ص97، مرجع سابق.
1. العبيدي، سعيد بن علي، ص98-101، مرجع سابق.
- 10 . خصاونة، جهاد، 2010، ص 60-61، دار وائل للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، علم المالية العامة والتشريع الضريبي.
- 11 . المجلس الأعلى للتخطيط، سلطنة عمان، 2016، ص5، موجز خطة التنمية الخمسية التاسعة.